محمد حافظ رجب... تأتي الهدايا مرغمة

عبد الحكيم حيدر

هناك من الكتّاب من يتسوّل الثناء على كسرة، وهناك من ينال الثناء بالعافية من تحت قفاطين النقّاد واستعطاف القرّاء في المعارض والندوات. مرّةً بالعصا، ومرّةً بالدموع، ومرّةً بالاتكاء على أكتاف أحفاده رغم ضمور الجسد، حتى وإن امتدّ العمر الأدبي أكثر من 50 سنة أو 70، وهذا هو الهوان للذات والكتابة أيضاً. وهناك من يقابل ثلاثة رؤساء جمهورية في عقر دارهم ثلاث مرّات في أقلّ من تسع سنوات بلا خجل، كي يضمن لنفسه مقعداً في القطار الملكي والجوائز، رغم أنه لا قطار هناك ولا يحزنون، سوى ما يفيض من أرانبهم وكتاكيتهم المَلَكية، وهناك من ينتظر المترجم في المطارات بنظّارة الإخفاء وبخور سيدنا الحسين، ويعمل لديه دليلاً سياحياً فوق هضبة الهرم أو منشية ناصر أو أزقّة دار السلام كي يرصد له البلّاعات الضاربة من سبعينيّات القرن الماضي. وهناك من يذهب إلى المترجم بجلبابه البلدي الذي يرتديه للمرّة الأولى في سكنه بالمهندسين أو المعادي، كي تظلّ أجراس العالمية تدقّ له في كلّ كتاب يكتبه، رغم أن القراءة في بلادنا كادت أن تكون نسياً منسياً. إلا هذا الولي الطيب الوحيد والموهوب حدّ الهوس، من دون أن يكون هوساً حداثياً كما قال النقّاد، هو الكاتب الذي رحل عن عالمنا وحيداً في فبراير/ شباط 2021، محمد حافظ رجب. زهد عجيب وعزّة نادرة، وهوس بطنين الكتابة من دون الخيلاء بمنتجها أو توظيفه أو انتظار السمن منها بـ«بجاحة». يكتب، وكأنه في حلم كابوسي، كتابة كقطعة ألم من لحمه الحيّ، بلا مناورة بأسلوب أو تنزّه في حدائق كتابات الآخرين، فمن أيّ منجم عذاب جاء محمد حافظ رجب، وإلى أي قدر ساق بنفسه مركبه من دون مباهاة أو تأنق.

وحيد «الورديان»، الذي يسكن في بيت قديم له سلّم خشبي، ويظلّ حبيس سريره بالسنة أو أكثر، يخرج الدعاء من صدره حشرجةً من دون ادّعاء قداسة أو تنمّر، وهو الذي قال ليوسف إدريس في عزّ طاووسيته: «لقد شاركت في ذبحنا»، من دون أن يوارب أو يتجنّب العداوة، فكيف تحوّل المحارب وحيداً في سريره، وهو الذي أقام القاهرة وأقعدها، ثمّ تركها وليّاً من دون أن يشارك في مائدة مسمومة.

فجأة، كانت أعماله الكاملة في جزئين من دار عين، هو الوحيد الذي لا يهبط إلى القاهرة منذ تركها في ستينيّات القرن الماضي إلى شقّته في الورديان، إلّا مرّات بعدد أصابع اليد الواحدة، وغالباً يظلّ صامتاً، أو يتحدّث بكلمات قليلة وليّاً تائهاً يتعجّب من فراغ العالم وخواء المائدة، مائدة الناس والكتابة معاً.

تلك هي الهدايا التي تأتي مرغمةً لأصحابها. تأمّلت الأعمال في طبعة خاصّة بفرح، وكأنها كتابات زاهد ومحارب قال كلماته في وجه العالم من دون تسامح أو مواربة أو حسبة مكاسب، كانت كتابةً من نسيج حياة، كتابة تقول الفاجعة بلا شهود، ولا تطمع في شاهد، سوى نفسها. كتابة يلملم فيها صاحبها جراحه من دون تسامح حتى مع نفسه، وقلت هكذا تكون الهدايا على قدر همّة أصحابها واختياراتهم الأليمة. وكتبت حينها عنه في أماكن عدّة، كان هناك من يقول لي غامزاً: «كيف تفتّش هكذا عن قبر واحد ميّت»؛ كانت العداوة جارحةً، رغم أن الرجل يسكن هناك وحيداً، ولا يقترب من أيّ مائدة لأحد أو لحكومة أو لمؤسّسة أو لرجل أعمال... إلى آخره.

ومن يومَين، كنت أقلّب في مجموعةَ أفلامٍ وثائقيةٍ (إنتاج 2023)، فصادفني فيلم وثائقي عن حياة الرجل بعنوان «جولة ميمٍ المملّة». هكذا تأتي الهدايا لرجل مات بلا شلّة، ولا جيل بجواره، ولا تلامذة يغتصبون شارعاً باسمه، ولا «دكاترة» يؤرّخون لكتاباته في جامعات العالم نظير مقال هنا أو جائزة؛ ولا أنيس سوى ابنة تتحادث معه أو تحلق له لحيته وتقدّم له طعامه. غريبة تلك الكتابة، تعطي على قدر ألمها، وتأخذ منك بقدر إخلاصك، وتلك متعة الهدايا وخصوصيتها وقداستها أيضاً، إن كانت هناك قداسة، سوى السعي الكريم لصاحبها ونيّة كرم عطائه، وذلك حينما نبتعد بكرامة وتجرّد من سوق العرض والطلب والتجارة والتهريج الثقافي.

الفيلم من إنتاج هند بكرٍ وإخراجها وتأليفها. من لهؤلاء الطيبين سوى هؤلاء؟ ... هكذا تأتي الهدايا مرغمةً، أمّا ما يُلقي به البحر من مخلّفات البحر، فلا تشغل وحيد الورديان أبداً، سوى أنها أشياء عادية، يرمي بها البحر كلّ آن، وتعبر قبالة ناظريه كبقيّة الأشياء الزائلة في ذلك العالم الغريب.

«قبلة الموت» الألمانية لأوروبا

ممدوح الشيخ

«قبلة الموت» تعبير ورد في تقرير سوداوي عن واقع ألمانيا الاقتصادي ومآلاته المتوقّعة داخلياً وأوروبياً وعالمياً. وخلال أسابيع قليلة، تعدّدت فجأةً الأدبيات التي تصف ملامح الأزمة الاقتصادية الخطيرة في ألمانيا. وقبل أيام، انهار الائتلاف الألماني الحاكم في لحظة تبلغ الغاية في الحساسية داخلياً وأوروبياً، وشكّلت عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض آخرَ ملامح الكابوس الذي يوشك أن يهدّد مستقبل «الجنّة» الأوروبية. ومشكلات أوروبا خلال العقدَين الماضيَين كانت غالباً تأخذ طريقها إلى الحلّ عبر البوابة الألمانية.

على المستوى الاقتصادي، يفقد المحرّك التاريخي للازدهار الألماني بريقه باضطراد، ويشير تباطؤ الاقتصاد الألماني إلى مخاطر مستقبلية محتملة تهدّد أوروبا، فتراجع الإنتاجية الألمانية يقوّض دورها قاطرةً لأوروبا، وهي بسبب هذا التراجع تواجه مستقبلاً ضبابياً. وأحد العوامل التي تكاد تشكّل مشتركاً عامّاً في سيل الكتابات عن هذه الأزمة؛ انخفاض معايير التعليم. وحتى وقت قريب، كانت الوصفة الألمانية للنجاح الاقتصادي تبدو غير قابلة للمنافسة، وكانت أهم أسس النجاح الألماني القوّة العاملة الماهرة والنمو التكنولوجي السريع، وأدت الفوائض التجارية الكبيرة لارتفاع معدّلات الادّخار، ما ولّد استثمارات عالمية النطاق. وخلال السنوات الخمس الماضية، فشلت الوصفة في تحقيق النتائج المتوقّعة، وأصبحت ألمانيا راكدةً، وأصبح عمّالها أقلّ كفاءةً، مع تآكل ملحوظ في روح المبادرة، والمرجّح أن هذه العوامل جميعاً أسهمت في الأزمة.

ومؤشّرات الأداء الاقتصادي الألمانية مخيّبة للآمال، فمثلاً، أصبح معدّل النمو سلبياً (-0,2%) في مقابل نمو إيجابي في فرنسا (1,2%)، وإيطاليا (0,7%) والاتحاد الأوروبي (0,5%). ورغم أن السياق الاقتصادي الأوروبي سيظلّ خاضعاً للهيمنة الألمانية (نحو 24% من الناتج الأوروبي) فإن ألمانيا لن تظلّ الزعيمة. ومن شأن الأزمة القائمة أن تُفكّك الاتحاد الأوروبي، إذ ستبحث دول أعضاء عن بديل خارج أوروبا يعوّض دور ألمانيا شريكاً تجارياً أساسياً، ومثل هذا الاتجاه ينذر بعواقب جيوسياسية مقلقة.

لقد اعتمد نمو ألمانيا تقليدياً على قوة صناعتها التحويلية، وتطوّرت عبر نقل مرافق الإنتاج جزئياً إلى بلدان منخفضة التكلفة، مع إبقاء مراحل الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية في الداخل. وتأثّرت الصناعة الألمانية أيضاً بارتفاع تكاليف الطاقة. وقد تستثمر روسيا، ومعها بعض قوى اليمين المتطرّف، هذه الحقيقة فرصةً لتأكيد صوابية موقفها.

قد يصبح الانحدار الألماني (بحسب أحد التقارير) «قبلة الموت» للجهود الرامية لتعزيز دور أوروبا لاعباً رئيساً في عالم معولم، والتعافي لن يكون ممكناً إلا بزيادة الإنفاق الحكومي. وإذا فشلت الاقتصادات الأوروبية في تطوير نهج جديد، فإن اقتصادات أخرى ستفعل ذلك بدلاً منها، وبالتالي، تحلّ بلدان غير أوروبية محلّ القاطرة الألمانية (على الأرجح الهند والصين)، وفي العالم الآن منافسون أكثر إنتاجيةً ومهارةً ورشاقةً خارج أوروبا، ما قد يعزّز زيادة الإنفاق العام. وهناك تداعيات دولية لهذا المنزلق على القاطرة الأوروبية، التي منحت «قبلة الحياة» لغيرها، ما يمنح «قبلة الموت» لأوروبا المتأزّمة، وقد يكون من المبالغة الحديث عن تصدّع هذا الكيان الكبير، لكنّ الأزمة تتفاقم منذ سنوات، ووصولها إلى ألمانيا مؤشّر على ضخامتها، وأيّاً كانت الخصوصية الألمانية، فإن توابع الزلزال وارتداداته لن تصيب ألمانيا وحدها، وستمنح فرصةً ذهبيةً للصين وروسيا واليمين الأوروبي. وألمانيا متأزّمة منذ غزو أوكرانيا، وبخاصّة مع زيادة مهولة في الإنفاق العسكري، بل ربّما عسكرة شاملة، والقادم لا يبعث على التفاؤل..

(كاتب مصري)

لجنة إدارة غزّة... أطراف الأزمة تبحث عن حلول

عصام شعبان

قدّمت مصر لحركتي حماس وفتح أخيراً مقترحَ تشكيل لجنة تتولّى إدارة الشؤون المدنية والإغاثية في غزّة، بما في ذلك الإشراف على المعابر. وسبق أن طرحت الفكرة في أغسطس/ آب الماضي، بينما ناقشت الحركتان بنود المقترح في زياراتٍ للقاهرة، خلال الشهرين، الماضي أكتوبر/ تشرين الأول والجاري نوفمبر/ تشرين الثاني، تلاهما لقاء جمع رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، على هامش اجتماعات المنتدى الحضري العالمي (4 - 8 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024)، الذي تضمّنت جلساته تسليط الضوء على وضع السكّان في غزّة، وكذلك ملفّي المساعدات والإعمار.

وتحاول مصر مدفوعةً بعواملَ ذاتيةٍ عدّة، أمنية واقتصادية، وضمن أدوار الوساطة، التحرّك في أصعدة ثلاثة فيما يخصّ إدارة غزّة ومستقبلها، والوضع الإنساني الراهن والمتأزم، فهي في الساحة الفلسطينية، تناقش القوّتان الأبرز (حركتي حماس وفتح) وتحاول إزالة العوائق من أجل إنجاز تشكيل كيان يتولّى مسؤوليات الإغاثة حالياً والإعمار مستقبلاً، بالتزامن مع تحرّكها على مستوىً دولي وإقليمي لتهيئة ظروف وآليات عمل اللجنة حالة تأسيسها، ومنها على مستوى سياسي، لضرورة التوافق حول اللجنة، وأنها لن تُحدث صدعاً جديداً، وكذلك توفير الموارد المالية والدعم السياسي. وارتباطاً بذلك، جاء إعلان الخارجية المصرية التحضير لمؤتمر دولي خلال شهر، بمشاركة وكالات الأمم المتحدة، ويتكامل هذا التحرّك مع التنسيق مع الدول العربية والإسلامية، التي تعقد مؤتمرها الثاني في الرياض، وتراجع ما تحقّق من توصيات القمّة السابقة، وبينها بنود معالجة تداعيات العدوان، وكسر الحصار وإيصال المساعدات، وملفّ الإعمار، على أن تعرض القاهرة ما توصّلت إليه من نتائج بشأن لجنة إدارة غزّة، لتكون أداةً لجذب الأطراف، ومستقبلاً، النواة التي تتولّى إدارة القطاع، بما فيها تلقّي المساعدات وتوزيعها، والإعمار بعد انتهاء العدوان.

يحاول مقترح اللجنة حلّ مشكلة ملفّ المساعدات، وتجاوز الخلاف الفلسطيني بشأنِ إدارة غزّة، ويعطي أرضيةً لمواجهة التعنّت الإسرائيلي، ورفضه الانسحاب من القطاع إذ ما ظلّت «حماس» تتولّى السلطة. وكذلك يساهم في مجابهة سيناريوهات منها إعادة احتلال القطاع وحكمه عسكرياً، أو إدارته عبر استجلاب قوات أجنبية، وتدويل الأزمة بمشاركة عربية، وكلاهما طرحان لا يمثّلان الخيار الأمثل للقاهرة، ولا ينفيان مشاغلها فيما يتعلّق بأمن الحدود، الذي يتطلّب انسحاباً كاملاً لقوات الاحتلال من القطاع، بما في ذلك محور صلاح الدين (فيلادلفي)، وكذلك ترفض المقاومة أيَّ وجود للاحتلال في القطاع، وتتخوّف من مسار تقليص مساحته، وتقسيمه، وقطع الصلات بين أجزائه، بما في ذلك حصار مشدّد لشمال غزّة، يهدف لتهجير ما تبقّى من سكّانه (ما يقارب 400 ألف)، وتهديدات باستمرار العمليات العسكرية ستة أشهر في الشمال، هذا إلى جانب فصل الجنوب عن الوسط، وتمركز في جنوب القطاع، والاستمرار في إقامة حواجز ومنشآت عسكرية.

ويبدو مقترح تشكيل لجنة إدارة غزّة نقطةَ التقاء بين ثلاثة أطراف في حالة أزمة، رغم اختلاف الرؤى بين حركتي فتح وحماس ومصر، والتقدّم في تأسيسها يمثّل محاولةً للخروج من مأزق، وبحثاً عن حلول، وتقليلاً للخسائر. بالنسبة إلى «فتح»، هي فرصة لعودتها إلى القطاع، وتمثيلها الفلسطينيين في غزّة والضفة، وتتمسّك بأن تكون إدارة اللجنة تابعةً للسلطة في رام الله من حيث التشغيل والتكوين، بوصف أن مستقبل غزّة وإدارة القطاع مسؤولية السلطة دون غيرها. وبالنسبة إلى «حماس» يخفّف تشكيل اللجنة عنها الضغوط والانتقادات، ويسهّل وصول مواد الإغاثة وتوزيعها، وتبدو موافقتها على تشكيل اللجنة، اصطفافاً مع خيار المصالحة، وتأكيداً على وحدة الأراضي الفلسطينية، ويُظهر للجمهور أنها غير متشبثّة بالسلطة، وتتفاهم مع رام الله، وفي الوقت نفسه، تنسّق مع الفصائل، وتطالب بتمثيلها، ضمن مسار تشكيل حكومة وحدة وطنية. لكنّ مصر تنطلق في طرحها من ضرورة معالجة الأزمة سريعاً من دون انتظار تشكيل حكومة جديدة، وركّزت في نقاط رئيسة منها ضرورة اللجنة ومهامّها، وتركت التفاصيل إلى المستقبل، بهدف الوصول إلى توافق حول فكرة اللجنة، وإعلان «حماس» و«فتح» الموافقة عليها مبدئياً، الذى يعني للقاهرة عودة إشراف السلطة الفلسطينية على معبر رفح، وتدفّق المساعدات من خلاله، وتخفيف الأزمة الإنسانية، والحدّ من معدّلات الهجرة بعد انتهاء العدوان، الذى يمثّل هاجساً مصرياً، إذ لا تستطيع القاهرة، وفق تقديرات أمنية، استيعاب موجات هجرة محتملة في ظلّ صعوبة سبل العيش في القطاع، وتريد هي والأردن وقف التوجّه الإسرائيلي نحو تهجير سكّان القطاع والضفة. ويتّصل مقترح اللجنة بدور الوساطة المصرية، من أجل إقرار الهدنة وتبادل الأسرى، في ضوء علاقة القاهرة بواشنطن، التي سترحّب بإبعاد «حماس» عن واجهة القيادة، كما يعطي هذا المتغيّر قيادةَ الاحتلال فرصةً للإعلان أحد أهدافه الرئيس؛ إزاحة حكومة حماس سلطةً تدير القطاع. وكانت إسرائيل أعلنت سابقاً تحفّظها على نقل إدارة القطاع إلى «فتح»، إلّا أن غياب «حماس» قيادةً يعدّ مكسباً سياسياً لإسرائيل، إلى جانب إضعاف قدرات فصائل المقاومة.

> يأتي مقترح لجنة إدارة غزّة المصري بعد فشل إسرائيل في تكوين إدارة أهلية، من عائلات وقيادات محلّية في القطاع

ويأتي المقترح أيضاً، ليوظّف موقفاً أميركياً تبلور أخيراً بشأن الوضع الإنساني، طرح تيسير إسرائيل نفاذ المساعدات في مقابل استمرار الدعم سياسياً وعسكرياً، وأمهلت الإدارة الأميركية تلّ أبيب (منذ 13 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي) شهراً لاتخاذ خطوات للتصدّي للأزمة الإنسانية في القطاع، وطالب وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، ووزير الأمن الإسرائيلي (قبيل إقالة الأخير) باتخاذ إجراءات لزيادة المساعدات، إضافةً إلى مباحثات الوكالة الأميركية للتنمية مع سفير تلّ أبيب في واشنطن لتحسين الوضع الإنساني، وإلّا ستواجه المساعدات العسكرية الأميركية قيوداً، هذا إلى جانب تصريحات لمسؤولين آخرين، منهم سفيرة واشنطن خلال اجتماع مجلس الأمن، التي أشارت إلى تجويع الفلسطينيين في جباليا.

ويأتي المقترح بعد فشل مشروعات إسرائيلية لتكوين إدارة أهلية من عائلات وقيادات محلّية في القطاع، وبعد إخفاق محاولات «فتح» أن تحلّ في مكان «حماس» عبر مجموعات أمنية، وصعوبة فرض مشروعات تدويل بمشاركة عربية. وتأتي اللجنة ضرورةً فلسطينيةً، في ظلّ تعطيل الاحتلال أيّ إمكانية لعمل حكومة القطاع، ومنها محاصرة القطاع الصحّي، وشلّ عمل الطواقم الطبية، والدفاع المدني، والأجهزة الأمنية، واستهداف مجموعات تأمين قوافل المساعدات، وكلّها ضمن أدوات ضغط، وحصار، توسّع دوائر الجوع والمرض، كما جاء في خطّة الجنرالات، التي تكشف خطوات إسرائيل سعياً إلى تطبيقها (ولو جزئياً).

وإجمالاً، يمثّل المقترح نقطة التقاء مصالح بين «فتح» و«حماس» رغم اختلافات المواقف، وبديلاً من تدويل أزمة قطاع غزّة، والتدخّل الخارجي، ويحدّ من سيناريوهات بقاء احتلال القطاع، وإدارته عسكرياً، وهذا يتماسّ مع مصالح القاهرة، كما يُعتبَر المقترح محطّةَ تنشيط لدور الوساطة، وخطوةً تركّز معها القاهرة في الوضع الإنساني، وإعادة تشغيل معبر رفح بإدارة مصرية فلسطينية، مع عودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع، وتمثيل المكوّنات الاجتماعية والعائلية ضمن اللجنة، ويأتي المقترح ضمن مساحة العمل الممكنة للقاهرة وبتنسيق مع الأطراف العربية والإقليمية، وليس منفصلاً عن علاقتها مع واشنطن، وأخيراً تراهن القاهرة عليه في أن يكون خطوة تيسّر الوصول إلى هدنة، فتسعى إلى الحوار مع «فتح»، وقوىً عربية وإقليمية لتمرير قرار إنشاء اللجنة حلّاً مناسباً للأطراف كلّها في ظرف راهن يزداد صعوبةً على مستويات التفاوض من أجل إقرار هدنة، وتصاعد الأزمة الإنسانية، غير صعوبة إنجاز توافق فلسطيني رغم العدوان الوحشي المستمرّ على القطاع، الذي يتّسع في الضفة أيضاً.

(كاتب مصري)

كاريكاتير — عماد حجاج

ترامب وسلامه الملغوم

دلال البزري

ليست صهيونية دونالد ترامب أعلى درجةً من صهيونية سلفه جو بايدن. بالعكس، ترامب عنصري، لا هو محبّ للديمقراطية، كما تشير مسيرته الحافلة بالطعن بها، ولا هو مولعٌ بالقوانين والمؤسّسات والدستور. وبهذه الناحية الأخيرة، يلتقي مع بنيامين نتنياهو، صاحب مشروع إنهاء استقلالية القضاء الإسرائيلي، وبقائه الأبدي في السلطة. الرجلان لا يلتقيان في قيم أو معاييرَ، حتى ولو باللسان. تجمعهما كراهيتهما الديمقراطية، وما يمكن أن تنطوي عليه هذه الكراهية من خيوط عريضة. وأيضاً، ما يربحانه من جرّاء تفاهمهما في قضايا عويصةٍ، مثل التي تئنّ تحت أثقالها منطقتنا. نقطة الجذب بين الرجلَين لها عنوان واحد، «البراغماتية» المغطّاة بقشرة أيديولوجية رقيقة. براغماتية يجب ترجمتها إلى معناها المُبطَّن، أي السينيكية (أحد توجّهات الفلسفة اليونانية)، أو بلوغ الأهداف من دون لبكة الأفكار أو المعايير. نتنياهو متّهم في عقر داره بأنه يخالف قواعد الصهيونية، فيما يأخذ المؤرّخون الأميركيون على ترامب أنه يخالف بسلوكه كلّه القواعد التأسيسية لقيام أميركا نفسها، وفي مقدّمتها الديمقراطية.

وقد كانت لترامب «إنجازات» قبل أربع سنوات؛ اتفاقية أبراهام، وبنودها المُجهضة للحقّ الفلسطيني بأدنى طموحاته. أغلق مكتب البعثة الفلسطينية في واشنطن؛ نقل السفارة الأميركية إلى القدس؛ اعترف بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان السوري؛ منح الشرعية للمستوطنات المستحدثة (وقد تضاعفت أعدادها)؛ حمى إسرائيل في محكمة العدل الدولية؛ سحب الدعم المالي الأميركي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)... إلخ. وكلّ ما نجم من هذا الاتفاق «تعاون إقليمي»، أي دعم عسكري لإسرائيل، ومواجهة النووي الإيراني، أي ما يمكن أن يكرّس وظيفة إسرائيل الإقليمية شرطياً حاملاً العصا الأميركية الغليظة، وينزعها من الأيادي الإيرانية الطموحة، أو يلغيها من ميدان المنافسة. ويمكن اعتبار اتفاق أبراهام هذا بمثابة المُفجّر لـ«طوفان الأقصى»، فهو ليس احتقاراً للفلسطينيين فقط، كما عهد ترامب أن يفعل كلّما ذكرهم، مواربةً أو مباشرة، إنّما تغييب تامّ لهم، كأنهم لم يوجدوا في هذه الأرض.

في أثناء الحرب على غزّة، كان ترامب يتصرّف كالواثق من العودة إلى البيت الأبيض، فيدعو نتنياهو إلى «سرعة» القضاء عليها وعلى أهلها، كمن يطلب منه أن يُحضّر له الأرض التي ستكون عربون نجاحه وتفوّقه. ولكنّه، في الوقت نفسه، ردّد كثيراً في حملته الانتخابية أنه «رجل سلام»، يريد السلام في الشرق الأوسط ويسعى إليه. وبهذا يكون ضرب منافسته كامالا هاريس بحجرَيْن. أولاً، بدا كأنه يدعم إسرائيل أكثر منها ومن حزبها، مقلّلاً من قيمة ما بذله حزبها كلّه في سبيل إسرائيل، منذ اندلاع الحرب على غزّة، من «منحة» الـ20 مليار دولار، إلى الأساطيل وحاملات الطائرات في مياهها، ناهيك عن المساعدات العسكرية والمالية المُبرمَجة أصلاً. وحجره الثاني، أصاب الإدارة نفسها، فبدت هزيلة أمام إسرائيل، غير منصاعة لها. نتنياهو وصحبه (خصوصاً بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير) كانوا يصدّون بايدن كلّما لاح في الأفق نقد خجول من هنا، أو استكثارٍ لأعداد القتلى الغزّيين، أو الحثّ على فتحٍ معابر المساعدات الإغاثية إلى غزّة، أو كلام عن حلّ الدولتين. وهذا الأخير (حلّ الدولتين) تلعثمت به مرشّحة الحزب الديمقراطي في أثناء حملتها الانتخابية، ولم تتفوّه به تلميحاً إلّا مرّةً أو مرّتين. لذلك، لا جميل لأمنيات ترامب بـ«إحلال السلام في المنطقة»، بعدما قام الحزب المنافس له بما يلزم كلّه ليكون هذا السلام في قياسه، أو بالأحرى مزاجه، أي تتمّةً لاتفاقية أبراهام؛ والإدارة التي سبقته قامت بما يلزم؛ أمّنت الدعم العسكري والمالي للمجزرة والمجاعة والدمار في غزّة، بما يرغم أيّ متحدّث جدّي عنها على الاستسلام لأيّ سلام، مهما كانت صيغته، مع وخزة ضمير ضعيفة من هذه الإدارة، كما أسلفنا. وفي لبنان، الوضع أقلّ تعذّراً، «التنظيف» المطلوب هو القضاء على حزب الله، وإن بأثمان باهظة. حاولت الإدارة السابقة أن تجد مخارج له عبر مبعوثها، ولكن الحزب لم يستجب، فكانت تلك الحرب عليه وعلى لبنان بأسره. والنهج الترامبي، رغم المزاجية، يفترض بأن لبنان المقبل سيقوم على «مقايضة» أيضاً، لن تكون عادلة؛ فبمُجرَّد أن يتوقّف الضرب الإسرائيلي على لبنان، سيكون هذا النهج صاحب السلطة عليه، وفرض قراره.

> الصفقة اللبنانية التي يتمنّاها ترامب لن تكون في مصلحة لبنان طالما لبنان ليس صانعها

مثل الإدارة السابقة، سيكون ترامب في خطّ تطبيق القرارات الدولية، التي زاد الحديث عنها وعن بنودها منذ فوزه بالرئاسة. أي القرار 1701، القائل عملياً بتجريد حزب الله من سلاحه. استمرار الحزب برمي الصواريخ على إسرائيل يدلّ على كباشه السلطوي الحادّ، إنه يريد، حتى آخر نَفَس، حصّةً في هذه التي تقدّم نفسها عملية سلام في لبنان، أي أن سلاحه سيكون قد نفد، ويكون نتنياهو قام باللازم بالمزيد من القصف والقتل، فيقدّم القرار الدولي في طبق من ذهب، ويكون الجيش هو السلاح الوحيد الباقي في الأرض. كيف تكون «الصفقة» اللبنانية التي يتمنّاها ترامب، والتي فتح أبوابها نظيره نتنياهو؟ ... لن تكون في مصلحة لبنان، طالما لبنان ليس صانعها. بنودها الأولية جذّابة، لأنّها تخلّص لبنان من هيمنة حزب الله (ومن خلفه إيران)، ولكنّ عموميّتها وتفاصيلها، وخلفيات ترامب وصحبه، لا تبشّر كلّها إلّا بهيمنة أميركية بديلة، وراءها لوبيات لبنانية، وشخصيات، وحتى جمهور. وترامب استطاع أن يُقنِع ناخبيه اللبنانيين بأنه سيؤمّن وقفاً تامّاً للنار وعودتهم إلى قراهم المدمّرة. وهم صدّقوه عقاباً لبايدن، بعدما خاب أملهم فيه.

الرجل الذي نسّق حملته الانتخابية بين العرب الأميركيين، هو من «مجاله»، هو ابن المهنة ذاتها، إنه مقاول مليادرير، نموذج لبناني من «النجاح» في الخارج. نشأ في نيجيريا، درس مسعد بولس الحقوق في تكساس، ورث عن أهله تكتّلاً تجارياً مالياً في نيجيريا بقيمة مليار دولار، وانتقل بثروته هذه إلى أميركا، حيث توسّعت أعماله في المقاولات. في عام 2009، ترشّح في الانتخابات النيابية اللبنانية ولم ينجح. بعد ذلك، تزوّج ابنه من ابنة ترامب الأصغر، تيفاني، فحصل التقارب بين الرجلَين، وتطوّر إلى أن صار «منسّق الحملة الانتخابية لترامب وسط العرب الأميركيين»، وقد أقنع نسبةً معتبرةً منهم بالتصويت لترامب، وكانت له إطلالات كثيرة في الشاشتَين الأميركية واللبنانية، أثناء الحملة الانتخابية، وبعيدها. وما يكرّره في المقابلات أنه «الناطق الرسمي باسم ترامب من أجل لبنان»، ومهمّته «أن يكون وسيطاً بين لبنان والولايات المتحدة بهدف وقف إطلاق النار».

ولتخيّل ما في جعبة الرجل من «مشاريع» لبنانية، يكفينا تذكّر مبعوثٍ أميركي من عهد آخر، وزمن آخر. في عام 1982، بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان، كان الوسيط الأميركي أيضاً من أصل لبناني، واسمه فيليب حبيب. خلفيّته لا تمتّ إلى دونالد ترامب ومسعد بولس بصلة. درَس القانون والاقتصاد في أميركا وفرنسا، عمل أستاذاً جامعياً، وشارك في الحرب العالمية الثانية، قبل أن يلتحق وهو في التاسعة والعشرين من عمره في السلك الدبلوماسي، أي أنه كانت له أربعون عاماً في هذا السلك عندما عيّنه الرئيس الأميركي (وقتها) رونالد ريغان مبعوثاً رسمياً إلى لبنان لحلّ موضوع السلاح الفلسطيني. ذاك الرجل السبعيني، ذو القلب الضعيف، أمضى ستّة أسابيع وهو يتوسّط بين لبنان وإسرائيل، استطاع أن يقنع رئيسه رونالد ريغان، وبالتالي الإسرائيليين، بإعادة المياه إلى بيروت المحاصرة، حتى إخراج الفصائل الفلسطينية المسلّحة من لبنان، وبالخسائر الممكنة.

بين الدبلوماسي والمقاول، قطعت أميركا مع ترامب شوطاً نحو الاعتباط واحتقار المؤسّسات، والحسابات الربحية المبتذلة. فإذا لم تفِ حلول فيليب حبيب بحقّ الفلسطينيين وكانت مؤقّتةٍ بحساب الزمن السياسي، إذ بقيت القضية الفلسطينية مُعلّقةً، وبقي جنوب لبنان مُحتلّاً، فماذا تكون حلول مسعد بولس أو «سلام» ترامب غير ألغام في أعماق الأرض، قد تنام عقداً أو اثنين، لتعود فتنفجر في وجه من واظب على الدعْس فوقها؟

(كاتبة لبنانية)

نحن أسوأ من حكامنا

حلمي الأسمر

منذ بدأ العدوان على غزّة أضعت نفسي. أبحث عني فلا أجدني، كأنني أصبحت عبئاً عليَّ، بل عبئاً على الأرض كلّها، التي لم تعد تتّسع لي، على اتساعها.

ليس شعوراً بالذنب فقط، بل مزيجٌ من مشاعرَ لعينة، تتجاوز ذلك الإحساس المفرد. هو مزيج من الشعور بالنذالة والعبودية والقهر والخذلان والجبن والخوف والقلق والرغبة الحارقة في الانتقام، إضافة إلى مشاعرَ أخرى كثيرةٍ تجعل من الشعور بالاستقرار، أو «هداة البال» بالتعبير الدارج، نوعاً من الأمنيات مستحيلةَ التحقيق. إنه شعور بشع يشبه شعور العذراء العفيفة الشريفة التي انتُهك شرفها ولم تتمكّن (بعد) من الثأر لهذا الشرف، بل إنني أشعر أحياناً أنني المقصود بذلك البيت من الشعر الذي يقول: «رب وامعتصماه انطلقت/ ملء أفواه البنات اليتم ... لامست أسماعهم.. لكنّها/ لم تلامس نخوة المعتصم» (عمر أبو ريشة). فعلى الرغم من أني لا أملك جيوش المعتصم ولا قوّة شكيمته، ولا حتى اسمه، إلّا أنني أشعر أن خذلاني تلك الصرخة المتكرّرة «وينكم يا عرب» تتقصدّني أنا تحديداً، فلا يقرّ لي قرارٌ، ولا يهدأ لي بالٌ.

تلك مشاعر غير مبالغ فيها ألبتّة. ربّما يقول قائل إني حمّلت نفسي أكثر ممّا أحتمل، لكني حين أتقمّص مشاعر العقل الجمعي العربي، أشعر أن تلك المشاعرَ أقلّ فظاعة ممّا قيل بكثير، فأنا لست فرداً بالمعنى الفيزيائي، أنا نحو مائة مليون عربي، ومليارَي مسلم، ما رسنا أبشع دور يمكن لبشر أن يمارسوه، وهو إعطاء عصابة من الوحوش تفويضاً بنهش أعراض مليونَين من دمنا ولحمنا. أقول تفويضاً بالمعنى الحرفي، فأنت حين لا تفعل شيئاً ذا بال، انتصاراً وانتقاماً، لهؤلاء المظلومين، فكأنك أعطيت الوحش تفويضاً بإكمال «مهمّته». هل ثمّة شيء أبشع من هذا الإجرام الصامت الذي نمارسه؟ من السهل على أي متمنطق مُتذاكٍ أن يقول إننا لا نملك من أمرنا شيئاً، وإن من خذل غزّة وأهلها، هم من يملكون السلاح والجيوش وقرارات الحرب والسلم. من السهل عليك وعليّ أن ندفع عن أنفسنا تهمة التخلّي عن شرف الدفاع عن عرضنا وشرفنا في غزّة، ونُلقي بها على عاتق «أولياء الأمر»، لكنّ الحقيقة أن من أعطى سلطةَ اتّخاذ القرار لهؤلاء وأولئك هو أنا وأنت.

> مارسنا أبشع دور حين منحنا الوحوش تفويضاً بنهش أعراض مليونَين من دمنا ولحمنا

معذرة يا غزّة، مع أني غير معذور، ولا أستحقّ الصفح، بل الصفع، شأني شأن الملايين الصامتة، التي تنتظر معجزة من السماء أو زلزالاً أو سيلاً عارماً يغيّر المشهد، كأنّ لا شأن لنا بما يجري كلّه، بل تجرّأ بعضنا وصاح: «أين الله ممّا يجري كلّه، ولماذا لا ينتقم من تلكم الوحوش البشرية التي تفتك (وفتكت) بالشجر والحجر والبشر، بدلاً من أن تصيح». أيني أنا، بل أيننا نحن فيما نكتفي بالتحسر والتعاطف، بل ذهب بعضنا (بل كثير منا) مذهباً غريباً في تبرير العجز والخذلان وحتى الخيانة، حين أخذ «يغبط» أو حتى يحسد الشهداء على مكانتهم التي تبوأوها عند ربهم، لأنهم نالوا شرف اختيارهم لجواره من دون غيرهم؟ ... ظاهر هذه المشاعر يبدو صحيحاً وفق معتقداتنا وشرعنا، لكنّها اتّخذت ملاذاً يريحنا من مسؤولية نصرتهم، على اعتبار أنهم نالوا تكريماً إلهياً باستشهادهم. وفي داخل هذه المشاعر تختبئ مواقف تتّسم بنذالة «مقدّسة» إن جاز التعبير، نذالة تتضمّن «تفويضاً» للوحش بقتل المزيد و«شحنهم» إلى جوار ربّهم.. يا لهذا التبرير الوضيع للخذلان ما أبشعه! وثمّة بعض منّا اختبأ وراء فرية تقول إن الأعمال الكُبرى تحتاج إلى تضحيات كُبرى، يعني ليمت المزيد من أبناء الأرض المقدّسة تحت الردم، أو في المعتقلات والخيام، جوعاً أو عطشاً أو إعداماً ميدانياً، لأنهم منذورون لعمل كبير، لا يتعلّق بتحرير فلسطين فقط، بل بتحرير العرب والمسلمين والعالم كلّه. ومن أجل هذا كلّه، لا بدّ أن يموتوا كلّهم، يا لبؤسي وبؤس من يقول هذا، مبرّراً لنفسه أن يكتفي بدور المشاهد على بطولات وتضحيات الآخرين!

نحن في الحقيقة أسوأ بكثير من حكّامنا، نحن لم نعتد على موتكم فقط، بل صرنا نهرب منه، حتى لا نشوّش روتيننا اليومي. صرنا نتجنّب رؤية مشهد المذبحة كي نتخلّص من آخر وخزات الضمير، وتلك مرحلة نتساوى فيها مع من يرسل الأسلحة لقتلكم، ومع من يُفتي بأن جهادكم معصية، وقتال عدوكم حماقة، فأيّ غفران يُرتجَى بعد هذه الذنوب كلّها.

(كاتب من الأردن)

السعودية اليوم غيرها في الأمس

زياد بركات

مع فوز دونالد ترامب تعود السعودية إلى صدارة المشهد، الإقليمي على الأقلّ، فهي الجائزة الأكبر والأثمن التي كان يعوّل ترامب في ولايته الأولى (ومن بعده جو بايدن) على تقديمها لإسرائيل، غير أن طوفاناً لم يتحسّب له اللاعبون الكبار أطاح كلّ حلم بشرق أوسط «طيّع» (ومطيع). وقد أغفلوا عن قصد وفائض غباء أن الحجر في مكانه قنطار، وأن القفز من فوق الفلسطينيين، وهم جوهر اللعبة ومعناها الكبير، من شأنه دائماً أن يهدم المعبد على رؤوس ساكنيه.

قبل أيام قليلة من «طوفان الأقصى»، وتحديداً قبل أربعة أيام وحسب، كانت السعودية تستقبل وزير الاتصالات الإسرائيلي شلومو كرعي، وقبله بأيام قليلة أيضاً كان حاييم كاتس وزير السياحة في حكومة نتنياهو في الرياض. وصحيح أنهما كانا مشاركين في مؤتمرَين نظّمتهما وكالات تابعة للأمم المتحدة للبريد والسياحة، وصحيح أنهما وزيران هامشيان، لكنهما كانا يمهّدان الطريق نحو الصفقة الكبرى التي كان بايدن يأمل أن يُنجزها، لكن حجراً صغيراً أهمله البنّاؤون والمؤتمرون في غير عاصمةٍ وبلد، أعاد اللعبة إلى قواعدها الأصلية والحقيقية، فلا سلام ولا أمن في هذه المنطقة (اليوم وغداً) ما لم يحصل الفلسطينيون على الحدّ الأدنى من حقوقهم.

ماذا كان على السعودية أن تفعل، وهي تراقب تلك الصور المذهلة لمقاتلين بأسلحةٍ بدائية، بثياب فقيرةٍ وبأحذية رياضيةٍ مستعملةٍ، يقتحمون ذلك الجدار النفسي المرتفع جدّاً عند البعيدين والمراقبين، فيسيطرون ويأسرون ويعودون بغنيمة حرب ثمينة، والأكثر أهميةً سلب إسرائيل زمام المبادرة في الحروب، بل سلبها أيضاً قوةَ الردع نفسه، فمن يستيقظ صباحاً ويجد نفسه عاجزاً عن حماية باحته الخلفية كيف له أن يكون العصا الغليظة في المنطقة التي يخشاها الجوار، بل يتملّق رُعاتها ويسعون إلى خطْب ودّهم؟

كان على السعودية أن تتّخذ القرار وتخلُص إلى النتائج، ويبدو أنها فعلت وأصابت. لذلك بادرت، على طريقتها المتحفّظة والمتكتّمة، بفرملة قطار التطبيع السريع. قصدها جاريد كوشنر، صهر ترامب، بعد نحو 20 يوماً من «الطوفان»، ولولا تصريحاته لما علم بالزيارة أحد، وتحدّث آنذاك أن السعودية ما زالت مهتمّةً بالتطبيع، وقال ما هو أسوأ وما لا يمكن أن يقبله صانع القرار السعودي، وتحديداً في ذلك الوقت الذي كانت إسرائيل قد بدأت فيه حرب إبادةٍ غير مسبوقة على قطاع غزّة. قال إن السعوديين (ويقصد الشعب) مهتمّون بالفلسطينيين، ولذلك فإنهم يرغبون في أن تنجز إسرائيل مهمّتها للتأكّد من القضاء على «حماس»، والنُّخْبَة السعودية الحاكمة انتابها غضبٌ كبيرٌ من ذلك الصغير ذي الشعر المصفّف جيّداً، الذي استقبلته الرياض بدالّة صهره لا لسبب آخر، وهو يتحدّث بالنيابة عن شعبهم، والأسوأ الإيحاء بأن الرياض توافق على إبادة شعبٍ شقيق، فما بالك بالإيحاء بأن السعودية تسوّغ القضاء على حركة حماس، وفي هذا الوقت (!). فما لا ترضاه السعودية (وهي دولة وليست فرقةَ رقص) أن تُستخدَم، ويُتَحدّث باسمها وعلى لسانها في شأن داخليٍّ وآخر إقليميٍّ بالغ التعقيد، حتى لو لم تكن تؤيّد «حماس» أو سواها، فما هكذا تورد الإبل هناك.

هذا لا يعني أن السعودية تقف على يسار الدول في العالم، أو تقود حركةَ تمرّد على الولايات المتحدة وإسرائيل، بل يعني أنها دولةٌ تعي دورها وحجمها ومصالحها. لذلك كلّه، أوقفت الرياض لعبة كوشنر وسواه، وهؤلاء كثيرون، من بلينكن إلى سوليفان، بل وفعلت ما هو أكثر رمزيةً، فقد استقبلت فوز ترامب بمزيدٍ من الانفتاح على إيران، فثمّة أوراق كثيرة على الطاولة، ومن الحكمة الاحتفاظ بها قبل الجلوس إلى طاولة المفاوضات أو سواها.

ترامب وملفّاتُ الإقليم الملتهبة

محمد أحمد بنّيس

تستجدّ الأسئلة بشأن ملفّات الإقليم الملتهبة بعد فوز دونالد ترامب بولاية ثانية. ومن غير الوارد أن تعرف سياسته تحوّلاً ما، خاصّة فيما يرتبط بدعم إسرائيل، وإنجاز التطبيع السعودي، ونهج سياسة متشدّدة تجاه إيران. بيد أن ما شهده الإقليم، خلال السنوات الأربع المنصرمة من وقائع، بات بعضها في حكم الأحداث التاريخية المفصلية، وفي مقدّمتها «طوفان الأقصى» بتداعياته الدراماتيكية كلّها، يُنذر بتغيير توازنات القوّة والنفوذ في ظلّ المخاوف الرسمية والشعبية من انتقال مخطّطات الإبادة والتطهير العرقي والتهجير الإسرائيلية إلى الضفة الغربية، وغياب استراتيجية عربية للتعاطي مع ذلك، جرّاء تآكل النظام الرسمي العربي، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، والتحدّيات الأمنية، في أكثر من بلد عربي.

لخصّت القمة العربية الإسلامية، التي التأمت أشغالها في الرياض مستهلّ الأسبوع الجاري، هذا الوضع العربي المزري، بعدم خروجها عن المألوف، لمّا طالب بيانُها الختامي «مجلسَ الأمن الدولي بقرار ملزم لوقف إطلاق النار، وإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزّة... وإقامة دولة فلسطينية مستقلّة على حدود 1967». هذا في وقت تدرك القيادات العربية أن النظام الدولي، في تركيبته الحالية، غير مؤهّل ليكون طرفاً محايداً في إيجاد حلّ عادل للقضية الفلسطينية، ولو في الحدود الدنيا، بسبب ارتهانه لإرادات الدول الغربية الكبرى ومصالحها.

قد يرى بعضهم في ما تضمّنه البيان الختامي للقمّة خطوة استباقية، تربط توسيع دائرة التطبيع العربي الإسرائيلي بحلّ القضية الفلسطينية، أو بمعنى أصحّ؛ وضع التطبيع السعودي الإسرائيلي في كفّة، وإقامة الدولة الفلسطينية في كفّة أخرى. غير أن الشروط الموضوعية (الميدانية)، التي يُفترَض أن ينهض عليها الربط بين الأمرَين، لا تبدو ترجّح إمكانية إنجاز هذا التطبيع في المدى القريب، بعد أن بات أكثر كلفة بسبب التوحّش الإسرائيلي والانحياز الأميركي السافر لدولة الاحتلال. يُضاف إلى ذلك، أن هناك مخاوف من أن تفضي النزعة التوسّعية لدولة الاحتلال إلى الإتيان على الأخضر واليابس في الإقليم على المدى البعيد، بدعوى الدفاع عن النفس و«محاربة الإرهاب».

صحيحٌ أن التمدّد الإيراني كان دائماً (ولا يزال) مصدرَ قلق بالنسبة للدول العربية السنّية، وفي مقدّمتها السعودية، إلّا أن انعطاف النُّخْبَة الإسرائيلية (بمختلف مكوّناتها) نحو مزيد من التطرّف والعنصرية في سياساتها، يطرح تحدّياً استراتيجياً على هذه الدول في رؤيتها للنظام الإقليمي، وما قد يشهده من متغيّرات في السنوات المقبلة. وبدورها تجد إيران نفسها بحاجة إلى أوراق، في ظلّ مخاطرَ انجرارها إلى مواجهة مفتوحة مع دولة الاحتلال، بما لذلك من تبعات غير محسوبة على استقرارها الداخلي.

بالنسبة لإسرائيل، يشكّل انتخاب ترامب فرصة، ليس للذهاب بعيداً في تنفيذ مخطّطات التطهير العرقي والتهجير والاستيطان في قطاع غزّة فقط، بل أيضاً لإعادة صياغة خريطة المنطقة بما يضمن تفوّقها العسكري والاستراتيجي، بالتوازي مع ضرب مصادر التهديد الإيراني، في حلقة أخيرة في حربها التوسّعية على دول المنطقة وشعوبها. ومن هنا، فإن عودة ترامب إلى البيت الأبيض ستعزّز التحالف الإسرائيلي الأميركي، وتوسّع هامش الحركة أمام اليمين المتطرّف الإسرائيلي للمضي قدماً في سياساته العنصرية تجاه الفلسطينيين. وقد كان دالّاً للغاية ما صرّح به وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش (الاثنين الماضي) بشأن «التحضير لبسط السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية». وهو ما يُرجِّح أن تعزيز العلاقات مع دولة الاحتلال سيتصدّر أولويات ترامب، بما لذلك من تأثير في استقرار الإقليم.

هامش في تقدير الموقف

معين الطاهر

لا يخفى على القارئ أن ثمّة علاقة راسخة بين تحليل ميزان القوى وتقدير الموقف الذي يترتب عليه تحديد أشكال الصراع، وأفضل الوسائل لإفشال غايات الخصم وبلوغ أهدافنا، تكتيكية كانت أم استراتيجية. وبدايةً، ثمّة منهجَان سائدان في تحليل ميزان القوى. يرى الأول في ميزان القوى القائم أمراً غير قابل للتغيير، ويروّج الخضوع له، والاستسلام لواقعه، والتعايش معه، بدعوى عدم القدرة على مقاومته أو تغييره، متناسياً أن هذا يخالف سُنَن الحياة، ومعايير العدالة والحرّية، وأن ثمّة دولاً سادت ثمّ بادت، وأن قوّة الخصم مهما بلغت لا تخلو من نقاط ضعف. ويرى الثاني ميزان القوى على حقيقته، حتى إن كان يميل إلى صالح الخصم، لكنّه لا يستسلم له، بل يسعى إلى تغييره، والانقلاب عليه، من دون أن يهمل قوّته أو يتجاهل نقاطَ ضعفه. وفي حالتنا، نرى هذا الفارق بوضوح بين من يرى في الهيمنة الأميركية والتفوّق الصهيوني حالةً ينبغي الخضوع لها ومن يرى وجوب مقاومتها والتصدّي لها بجميع الأشكال المتاحة، من دون أن يغفل عن عناصر قوّتها ومدى تأثيرها، أو أن يقلّل إيمانه بعدالة أهدافه وقدرته في تحقيق الانتصار، كما حدث مع الشعوب التي تطلّعت إلى التحرّر، فنالت استقلالها ودحرت الغزاة.

قد تترك النزعة الأيديولوجية بصماتها في تقدير الموقف، ولعلّ في تجربة السبعينيّات من القرن الماضي ما يشير إلى ذلك، حين رفعت التنظيمات اليسارية شعاراً مفاده أن الإمبريالية الأميركية نمر من ورق، مستلهمةً من اندحار الاستعمار وتحرّر الشعوب، وهزيمة الولايات المتحدة في فيتنام، دليل على ذلك، فتضع هزيمتها أو تراجعها في بقعة ما، وكأنّه نهاية المطاف في العالم بأسره، ويعمم بشكل آلي دون رَويّة على الواقع ككل، على الرغم من أن التاريخ ينبئنا بفشل عدة حركات للتحرّر الوطني في بلدان مختلفة، كانت تتبنّى النظريات الثورية ذاتها، وعن نجاح أخرى. وبلغ الشطط في ذلك تحت تأثير الخلاف الصيني الروسي، وظهور الاتجاهات الماوّية (نسبة إلى ماو تسي تونغ)، فاعتبر الإمبريالية الأميركية في مرحلة تراجع، وما وُصف حينها بالإمبريالية الاشتراكية المنسوبة إلى الاتحاد السوفييتي في حالة صعود، وهو مثالٌ على تقدير الموقف الذي لم يصمد طويلاً، وانقلب رأساً على عقب.

تنعدم الحاجة إلى تقدير الموقف أو البحث في موازين القوى عندما تسود التنبّؤات المُستنِدة إلى ما يعتقده بعضهم بمنزلة تأويلاتٍ لها علاقة بالأديان أو الأساطير، هنا نواجه حتميات لا مجال لنقاشها، يعزوها أصحابها إلى نبوءات إلهية لا قدرة للبشر على مقارعتها، كأن يقرّر بعضهم تاريخاً محدّداً لما يصفه بحتمية زوال إسرائيل، متناسياً «وجعلنا لكلّ شيء سببًا» و«أعدّوا»، فتصبح دعوةً إلى التواكل، تنفي الحاجةَ إلى ضرورة العمل لتغيير الموازين أو وضع الخطط المناسبة لتحقيق الأهداف، ما دامت تلك ستتحقّق بمشيئة تفوق قدرات البشر. ومن المضحك المبكي أن ثمّة تنافساً في هذا المجال، يستوي فيه الفرقاء والخصوم، في جبهتنا، وأولئك الذين يعتنقون الأساطير التوراتية وامتداداتهم في الغرب.

> تنعدم الحاجة إلى تقدير الموقف أو البحث في موازين القوى عندما تسود التنبّؤات المُستنِدة إلى تأويلات تتعلّق بالأديان أو الأساطير
>
> يتلخص الدرس الذي تعلّمه مقاتلو الحرّية بأن استمرار المقاومة دليل انتصارها، وتصفيتها لا تكون إلا بتصفية فكرتها

ثمّة غرور مزمن، وغطرسة لدى العدو، منعتاه من رؤية ما يجري في قطاع غزّة المحاصر من إعداد حثيث لمعركة «الطوفان»، وهو غرور ممتدّ منذ حرب عام 1973، حين رفض تصديق المعلومات التي وصلته من مصادر عدّة عن نيّة مصر عبور القناة واقتحام خطّ بارليف. بعنصريته، فشل العدو في تقدير الموقف في الحالتَين، ولم يصدّق أن أولئك العرب قادرون على خوض غمار الحروب. استهتار العدو بخصمه العربي الفلسطيني منعه من اكتشاف الأنفاق، ولم يتوقّع قدرة المقاومة على الصمود الأسطوري في غزّة، وفشل في تنبؤه بانهيار المقاومة في لبنان، بعد سلسلة التفجيرات والاغتيالات، كما فشل في تحديد المدى الزمني للحرب.

منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، وقبله، برزت مجموعة من الظواهر الشعبوية والدعائية المترافقة مع الرغبة في تحقيق استثمار سياسي سريع لهذا التيّار أو ذاك المحور، وتبرير موقفه وخياراته في المعركة المحتدمة، ما أدى إلى ظهور تقديرات موقف خاطئة، انعكست في تطوّرات المعركة ذاتها، على الرغم من المقاومة الباسلة في جبهتَي غزّة ولبنان، وساهمت في حجب الحقائق عن اتجاهاتها. منذ اندلاع المعارك في غزّة وفي جبهات إسنادها، راج الحديث عن عدم قدرة الجيش الإسرائيلي على خوض الحرب في أكثر من جبهة واحدة في وقت واحد، بل امتدّ تقدير الموقف إلى أنه سيبقى ملتزماً (إلى حدّ كبير) بقواعد الاشتباك التي فرضتها المقاومة عليه، وأنه لن يجرؤ على خوض حرب واسعة نظراً لقدرة حزب الله على إيقاع خسائر كبيرة لن يكون بمقدور العدو تحمّلها في جبهته الداخلية. غفل هذا التحليل عن أن تدمير القدرات المتراكمة لدى المقاومة في لبنان يشكّل هدفاً استراتيجياً للعدو يوازي أهدافه في الحرب على غزّة، وأن من الأفضل والأكثر أهميةً له أن يقوم بمحاولة إنجاز هذه المهمّة والحرب محتدمة، وجبهته الداخلية مستعدّة، واحتياطه معبَّأ، والدعم الأميركي مستمرّ، من أن يؤجّل ذلك إلى أعوام أخرى تتضاعف فيها قدرات المقاومة، ولا تكون الظروف مهيأة كما هي الآن. وكان هذا موقف الجيش الإسرائيلي منذ اليوم الأول للحرب، محاولاً إقناع القيادة السياسية بأولوية الحرب على لبنان. ولو قبلنا جدلاً التحليلات القائلة بعدم قدرة الجيش الإسرائيلي على خوض الحرب في أكثر من جبهة، وتلك التي تحدّثت عن تفكّكه وضعفه، ألا يستدعي التماهي معها توسيع الحرب وامتداداها، بدلاً من حصرها ضمن جبهات إسناد وقواعد اشتباك؟

كان من الممكن ردع العدو عن القيام بهذه الحرب، أو عدم التوسّع فيها، في حال أظهرت المقاومة في لبنان قدرتها على الردع منذ البداية، لتشكّل أداةَ ضغط داخلية تمنع الجيش من التصعيد. كان هذا متاحاً عندما اغتيل الشهيد صالح العاروري في الضاحية الجنوبية لبيروت، ولم يتم الردّ على العملية، على الرغم من وجود معادلة سابقة تضع حيفا وتلّ أبيب في مقابل الضاحية وبيروت، وكان مبرّراً عدم الردّ أو ضعفه، تقدير آخر لا يخلو من خطأ مفاده أن هذه الحرب خطّط لها بنيامين نتنياهو لتوريط إيران في حرب لا تريدها، وبهذه المعادلة، قُيّدت يد المقاومة ضمن قواعد الاشتباك التي وضعتها، والتي أصبحت غير قادرة على تجاوزها.

ثمّة تحليلات أخرى ناجمة عن عدم فهم المجتمع الصهيوني، استندت إلى ما يدور فيه من خلافات وتظاهرات سبقت الحرب بشأن التعديلات القضائية، ولم تلاحظ وحدة المجتمع الصهيوني بأطيافه حول الحرب واستمرارها، وروّجت تظاهرات أهالي الأسرى الصهاينة على أنها تظاهرات ضدّ الحرب، على غرار تظاهرات عام 1982، إبّان اجتياح بيروت ومجزرة صبرا وشاتيلا، كما زعمت أن العدو لن يتمكّن من خوض حرب طويلة، وأن الاقتصاد الإسرائيلي ينهار، والجيش يتفكّك، كما تنبأ أحد المحلّلين العسكريين في قناة تلفزيونية، بعد تنفيذ عملية بطولية للمقاومة، بتفكّكه خلال ستّة أسابيع، متجاهلين تدفّق الأموال من الولايات المتحدة التي فاقت 40 مليار دولار، إضافة إلى الأسلحة والذخائر. وفسّر أولئك استمرار الحرب وطول مدّتها بمحاولة نتنياهو الإفلات من السجن والمحاكمة، ولم يلاحظوا التغيّرات التي طرأت على المجتمع والفكر الصهيوني الديني، ولم يلقوا بالاً لتصريحات العدو عن معركة وجود وانبعاث جديدَين.

أعاد «طوفان الأقصى» بدوره إحياء القضية الفلسطينية وبعثها من جديد، بعدما اقتربت من حافّة التصفية، بعد الاتفاقات الإبراهيمية، وامتدادات أوسلو، والانقسام والتطبيع العربيين. لكن ثمّة أسئلة تدور، وستشكّل محور بحث المحلّلين والمؤرّخين والسياسيين في الأيام المقبلة، ليس عن الحرب والمقاومة وصمودها، والإبادة الجماعية، ومخطّطات اليوم التالي فحسب، ولكن أيضاً عن تقدير الموقف الذي أدّى إلى قرار الحرب، هل كانت بدايةً لحرب تحرير، أم كان مخطّطاً لها أن تكون عمليةً محدودة هدفها تحريك الوضع السياسي، وإنهاء الحصار وتحرير الأسرى؟ وما هي القراءة التي اعتُمِدت لموازين القوى التي أدّت إلى هذا القرار، وماذا كانت التوقّعات من الحلفاء وردّات فعل الخصوم؟ ... وهي أسئلة سيتكفّل المستقبل القريب بالإجابة عنها.

مُني العدو الصهيوني بهزيمتَين، سياسية وأخلاقية، لا تخفيان عن عين بصيرة، وهي هزيمة سيكون لها ما بعدها من نتائج إيجابية على مسار القضية الفلسطينية. أمّا السؤال عن النصر أو الهزيمة بالمعنى العسكري، فإجابته تحدّدها ميادين الحرب وساحات الصراع، ولكن معيارنا هنا مختلف تماماً عن معيار الحروب التقليدية، التي يكون حصار الجيوش فيها وحده كفيلاً باستسلامها وإعلان هزيمتها. الدرس الذي تعلّمه مقاتلو الحرّية كلّهم يتلخّص بأن استمرار المقاومة دليل على انتصارها، وأن تصفيتها لا تكون إلا بتصفية فكرتها المتجذّرة في عقول أبنائها.

(كاتب فلسطيني)

اليمن... تكتّل الأزمة

بشرى المقطري

تكمن غاية التكتّلات السياسية بتوحيد سياسات القوى المتحالفة لتحقيق أهدافٍ مرحليةٍ أو بعيدة المدى، تعكس مصالحها المشتركة. ومع أن نشوء التكتّلات السياسية في اليمن ارتبط بتوحيد قوى المعارضة، فإنها تحوّلت، في ظلّ الحرب، أداةً لإدارة الصراع بين معسكرات الحرب أو لتثبيت هيمنة القوى المتنافسة، ما أدّى إلى تعميق التشرذم الوطني أكثر من تحقيق اصطفاف سياسي، وإذا كان احتكار جماعة الحوثي السلطة أعاق إمكانية تشكيل تحالفاتٍ موازيةٍ لها أو خارج سلطتها، فإن ديناميكية مشهد سياسي متجاذب ومتعدّد الأقطاب في المناطق المحرّرة أنتجَ حالةً من التشظّي والتنافس، تمظهرت بتشكيل تكتّلاتٍ سياسيةٍ من وقت إلى آخر، بحسب مقتضيات المرحلة.

أعلن، في الخامس من الشهر الحالي (نوفمبر/ تشرين الثاني)، في مدينة عدن تشكيل التكتّل الوطني للأحزاب والمكوّنات السياسية اليمنية تحالفاً سياسياً موسّعاً لإسناد سلطة المجلس الرئاسي، وأقرّ التكتّلُ التزام المرجعيات الوطنية والإقليمية والدولية لإقامة دولة اتّحادية، وصدّر أولوياته بالعمل على استعادة الدولة وتوحيد القوى السياسية لمواجهة انقلاب جماعة الحوثي، إلى جانب حلّ القضية الجنوبية، والعمل لإصلاح الحكومة، وتراهن أحزاب التكتّل (كما يبدو) على استثمار المتغيّرات الدولية والإقليمية لترتيب أوراقها تحسّباً لأيّ حراكٍ سياسيٍّ ينهي الحرب في اليمن، ومن ثمّ محاولة إسناد المجلس الرئاسي طرفاً سياسياً في مقابل جماعة الحوثي، إلّا أن التحدّيات التي يواجهها التكتّل تتنوّع، من معوّقات تكريس اصطفاف سياسي موحّد بعد أكثر من عشر سنوات من الحرب في اليمن، غير خريطة التحالفات السياسية وولاءات القوى الفاعلة المنضوية في التكتّل، إلى جانب تنافسها على السلطة، وتوزّع ولاءاتها بين حلفائها، وتحدّيات علاقتها مع قوى خارج التكتّل، معارضةٍ لها، وتنشط في المناطق المحرّرة، فضلاً عن إشكالية إصلاح اختلالات السلطة والحكومة.

تتأسّس فاعلية التكتّلات السياسية، بما في ذلك استمراريّتها على قدرة القوى المتحالفة في توحيد سياساتها الداخلية لتحقيق هدف سياسي مشترك، ما يقتضي بدايةً تجسير الهوّة بين المتحالفين، وإيجاد أرضيةٍ تصالحيةٍ، سواء على مستوى المكوّنات أو قواعدها الشعبية، إلى جانب تمثيلها مصالح المواطنين، وامتلاكها القرار السياسي، وبعيداً عن الشعاراتية التي تُقحِم مسمًّى «وطني» في اصطفافات صراعية لا تلبّي حاجة اليمنيين لوقف الحرب، ولا تحقّق مصالحهم بل تغذّي دورات قادمة من الصراع، فإن تكتل الأحزاب لم ينشأ من تفاهمات بينية أنتجتها مقاربات معمّقة للوضع اليمني ووضع معالجاتٍ للخروج من الأزمة، سواء في شقّها السياسي أو الاقتصادي، بل استجابة لإرادة الفاعلين الدوليين والإقليميين، التي تتّجه (كما يبدو) نحو بلورة اصطفافات سياسية تهدف إلى تغيير المعادلة السياسية في مقابل جماعة الحوثي. ومن جهة ثانية، فإن استلاب قرار قوى التكتّل السياسي لصالح حلفائها يجعلها خاضعةً لإرادتهم، ومرهونة بهم. وإذا كانت السعودية (الطرف الرئيس والمهيمن على معسكر خصوم الجماعة) قد ظلّت، وعلى مدى سنوات، تتبنّى استراتيجيةَ تشكيل تكتّلات سياسية لإسناد السلطة الشرعية، وإن فشلت في تحقيق ذلك، جرّاء تصادم أولوياتها مع أولويات منافسها الإقليمي، الإمارات، فإن تشكيل المجلس الرئاسي، سلطةً توافقيةً (ضمّ وكلاءها ووكلاء الإمارات) لم يعزّز إسنادها في الأرض. ولتجاوز هذه الإخفاقات، سعت السعودية، بجهود أميركية وأوروبية، إلى دفع القوى السياسية لتشكيل تكتّل يضمّ جميع القوى المنضوية في المجلس الرئاسي لتحقيق توازن مع جماعة الحوثي مستقبلاً، ينهي تدخّلها في اليمن، بيد أن هذه الغاية تعيقها أجندة حليفها الإماراتي، الذي يسعى أيضاً إلى ترتيب أوراق وكلائه في اليمن، ومن ثمّ (وإلى جانب هذه التناقضات الناشئة من تنافس الداعمين وقد يقوّض أيّ مستوىً من اصطفاف سياسي لخصوم الجماعة) فإن على التكتّل التعاطي مع ذلك، إلى جانب تحدّيات أخرى.

> تحوّلت التكتّلات السياسة في اليمن أداةً لإدارة الصراع بين معسكرات الحرب أو لتثبيت هيمنة القوى المتنافسة

في المقابل، تعكس التكتّلات السياسية خريطةَ توزيع النفوذ الذي يخضع لمركز القوى المتحالفة وثقلها في الأرض، وبالتالي، يهيمن الطرف الأقوى على قراراتها، ومع انضواء أكثر من 23 حزباً ومكوّناً سياسيّاً في التكتّل المُعلَن، بما في ذلك أحزاب يسارية وقومية، فإن الثقل الرئيس يتوزّع ما بين حزب المؤتمر الشعبي العام والتجمّع اليمني للإصلاح، وفي حين يضفي انضواؤهما في التكتّل أهميةً على التكتّل، من ناحية القوّة السياسية والتمثيل، إلى جانب أنه أوّل تحالف سياسي مُعلَن بين الخصمَين بعد عقود من الصراع، إلا أنه يجعل التكتّل خاضعاً لعلاقتهما المتنافسة وتجاذباتها، ومن ثمّ يحوّل القوى الأخرى قوىً هامشيةً من جهة التأثير في توجّهات التكتّل.

ومن جهة أخرى، وفي إطار العلاقة المتجاذبة بين الحزبَين، هناك تحوّلٌ لافتٌ من حيث القوّة، ينسجم مع الدور المحوري لحزب المؤتمر في المعادلة السياسية، أدّى إلى تصعيده سياسياً على حساب «الإصلاح»، الذي ظلّ سنوات سابقة القوّةَ الرئيسةَ لإسناد السلطة الشرعية، وترجم ذلك بمنح المؤتمر رئاسة التكتّل، ومن ثمّ، فإن ذلك يعزّز إمكانية تزعّمه اصطفافاً سياسياً يدعم سلطة المجلس الرئاسي أو على الأقلّ يمدّ التكتّل بزخم شعبي، ولحرص المؤتمر على منح التكتّل شكلاً تحالفياً أوسع يتجاوز بنية الصراع السابقة تكشف انضواء مكوّنات تابعة له. فإضافةً إلى حزب المؤتمر الشعبي، حضر المكتب السياسي للمقاومة الوطنية (جناح العميد طارق محمد صالح)، وكيانات هامشية موالية للمؤتمر، كحزب التضامن. ومع أهمية ذلك، لا يعني إمكانية توحيد أجنحة حزب المؤتمر على مستوى الخطاب السياسي والتوجّه، وذلك جرّاء التنافسات ما بين أجنحته وتعدّد مظلّاته السياسية، وأيضاً تعدّد ولاءاتها ما بين قوىً تراهن على علاقتها مع السعودية، وقوىً أخرى (أكثر فعّالية) تخضع لسياسة حليفها الإماراتي. في المقابل، يحضر حزب الإصلاح بحضور تمثيلي يماثل المؤتمر، إلّا أن المحكّ ليس انضواء الخصمَين في التكتّل، بل قدرتهما على تجاوز خلافاتهما وتعزيز اصطفاف سياسي في معسكر خصوم جماعة الحوثي، وإذا كانت مصالح القوى المنضوية في التكتّل تشكّل تحدياً جوهرياً لاستمراريته وفعّاليته، فإن إصلاح سلطة المجلس الرئاسي هو محطّ اختبار لقوى التكتّل، ويعني إصلاح نفسها أولاً.

تتمايز القوى السياسية المنضوية في التكتّل الوطني من جهة التمثيل في منظومة سلطة المجلس الرئاسي وفي مفاصل الدولة، إلّا أنها (بالمجمل)، ومن خلال أدائها، قوىً معيقةٌ لإصلاح الدولة وتثبيت وجودها في المناطق المحرّرة، لأنها تنازع الدولة وظائفها، وتصادرها لصالح كياناتها وأجهزتها، ناهيك عن تقييدها عملَ الحكومة وإضعافها. ومن ثمّ، فإنها جزء أصيل من فشل السلطة. ينطبق ذلك على مجمل الأحزاب والقوى المنضوية في التكتّل، وإن تحمّل «المؤتمر»، و«الإصلاح» كذلك، مسؤوليةً أكبر. فإلى جانب أنهما أكبر حزبين من حيث التمثيل في السلطة، فإن الأجهزة العسكرية والأمنية التابعة لهما، لا تنازع الدولة احتكارها القوّة فقط، بل تقوّض إمكانية تثبيت سلطة موحّدة، إلى جانب أنهما (من خلال سلطات الأمر الواقع التابعة لهما) يعوقان توحيد مؤسّسات الدولة وأجهزتها، وإن تزعّما تعزيز اصطفاف السلطة، فإنهما يقوّضان مظاهرَ هذا الاصطفاف، فيكرّسان من خلال تسييج نفوذهما هيمنتَهما طرفَين، ما يعيق إمكانية إصلاح المجلس الرئاسي سلطةً توافقيةً، ناهيك عن استعادة الدولة، ليس من جماعة الحوثي، بل في المناطق المحرّرة. في المقابل، تتمظهر إشكالية أخرى تمثّل تحدّيا آخرَ للقوى المنضوية في التكتّل، لا من جهة صعوبة تحسين الوضع الاقتصادي جرّاء ارتهانه لمنح المتدخّلين، بل في فكّ التضافر ما بينها قوّةً تدعو إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي وبين اختلالات أدائها الوظيفي وفسادها، إذ إن الفساد المتجذّر في مفاصل الدولة، وفي الحكومة، وفي سلطة المجلس الرئاسي، ناشئ عن فساد هذه القوى نفسها التي تتقاسم السلطة وتديرها لصالحها. ومن ثمّ متورّطة في نهب المال العام والتربّح السريع، وتقتضي محاربة الفساد أولاً، إقرارها بالمسؤولية، وتقديم أعضائها من المتورّطين في قضايا فساد إلى نيابة الأموال العامّة، وأيضاً طرح آليةٍ واضحةٍ لمعالجة الفساد في مرافق الدولة.

في النهاية، إن خلق اصطفاف سياسي أيّاً كانت أهدافه وشعاراته، يصطدم بالواقع الذي أنتجته هذه القوى، وفي حالة التكتّل الوطني فإن تنافسات الأحزاب المنضوية في التكتّل وتمثّلاتها لأجندة داعميها ضحّى بإمكانية أن تصبح حاملاً لمشروع وطني جامع يمثل اليمنيين، ويلبّي مطالبهم، في مقابل حرصها على التمثيل في السلطة وتكريس واقع استقطابي بينها وبين منافسيها وخصومها، ومن جهة أخرى، فإن تكتّل الأحزاب، إن حرص على توحيد معركته ضدّ جماعة الحوثي (سياسياً على الأقلّ في الوقت الحالي)، فإنه قد يدفع من خلال هذا الاصطفاف إلى تكريس اصطفاف مضادّ، ممّا يؤدّي إلى تصعيد الصراع في المناطق المحرّرة، وذلك بتصدير نفسه تكتّلاً سياسياً شرعياً، يمثّل مشروعَ الدولة الاتحادية، وفق المرجعيات التي أعلن توافقه حولها، في مقابل المجلس الانتقالي الجنوبي، الطرف الفاعل في الساحة الجنوبية، وشريك قوى التكتّل في سلطة المجلس الرئاسي، ومع تضمين التكتّل هدف حلّ القضية الجنوبية، فإن الانتقالي (مع تمسّكه بأجندته الانفصالية) قد يمضي بترتيب من حليفه الإماراتي في دعم موقعه قوّةً تتزعمّ تكتّلاً جنوبياً، ما يعني، في ضوء مقامرة أطراف الحرب في اليمن كلّهم، تكريس مناخ الأزمة والحرب.

(كاتبة يمنية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads